

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من 27 إلى 30 نونبر 2014 بمراكش

اجتماع مكتب التنسيق المغربية لمنظمات حقوق الإنسان



على هامش المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المنعقد من 27 إلى 30 نونبر 2014 بمراكش، اجتمع مكتب التنسيق المغربية لمنظمات حقوق الإنسان في دورته السادسة بمراكش يوم 26 نونبر 2014؛ وقد حضر الاجتماع إضافة إلى أعضاء السكرتارية ممثلو/ات 15 منظمة من أصل 24 منضوية في التنسيقية.

وتداول المكتب بشأن الإخبارات التي توصل بها من بعض التنظيمات العضوة في التنسيقية المغربية التي قررت عدم حضور اجتماعه بعد أن اختارت عدم المشاركة في المنتدى؛ ويتعلق الأمر بجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب (فرنسا) وجمعية العمال المغاربة بفرنسا والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

وبعد المصادقة على جدول الأعمال تمت مناقشة التقريرين الأدبي والمالي والمصادقة عليهما بالإجماع؛ ثم تقدم ممثلو/ات المنظمات الحاضرة بتقارير تخص أوضاع حقوق الإنسان ببلدانهم .

كما تداول المشاركون/ات إمكانية عقد اجتماع المجلس الرابع للتنسيقية أيام 23-24-25 يناير 2015 بمدينة الرباط ومختلف الترتيبات لإنجاح هاته المحطة المهمة في مسار التنسيقية المغربية والتي ستعرف بالموازاة عقد ندوة موضوعاتية حول "حقوق النساء بين المناصفة و المساواة " .

و بعد مناقشة المشاركين/ات على ضوء ما تم بسطه من أوضاع حقوق الإنسان في مختلف البلدان المغربية وكذا حول وضعية الهجرة و المهاجرين/ات .

وبعد استحضار ومناقشة الأجواء التي ينعقد فيها اجتماع المكتب وما طبعها من عدم مشاركة بعض الجمعيات والمنظمات الحقوقية العضوة في التنسيقية لأشغاله مما يفرض التحلي باليقظة ودعم وحدة العمل الحقوقي وطنيا ومغاربيا دفاعا عن الحريات والحقوق، قرر مكتب التنسيق المغربية لمنظمات حقوق الإنسان تبيان ما يلي:

- 1 - يشيد المكتب بجهود كافة المنظمات الحقوقية و القوى الديمقراطية و نضالات الشعوب المغربية من أجل إقرار الكرامة الإنسانية و الحرية و المساواة و الديمقراطية و العدالة الإجتماعية والتصدي للتراجعات ومحاولات الالتفاف على المكاسب التي أفرزها الحراك السياسي والاجتماعي.
- 2 - يجدد رفضه وإدانته لمختلف التدخلات السافرة للقوى المعادية لحقوق الإنسان من أجل فرض سيطرتها و هيمنتها ووضع العراقيل أمام كل تحول ديمقراطي حقيقي تنشده الشعوب المغربية وتتطلع إليه، وذلك في خرق سافر لحق الشعوب في تقرير مصيرها المنصوص عليه في العهدين الدوليين .
- 3 - يشجب استمرار التضييق على الحريات الأساسية و يعبر عن انشغاله بالأخطار المهددة للمكاسب التي حققتها الشعوب المغربية و قواها الديمقراطية.
- 4 - يسجل قلقه المتزايد بشأن تنامي التيارات التكفيرية وتوظيف الدين في السياسة، و ما يترتب عن ذلك من اعتداءات على الحق في الحياة و السلامة البدنية كما يدين كل الاعتداءات الإرهابية والفتاوى الصادرة ضد الحقوقيين والصحفيين والفنانين وعموم الديمقراطيين/ات .
- 5 - يعرب عن انشغاله العميق بشأن تردي الأوضاع الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بما يسجله من ارتفاع لنسبة البطالة و انتهاك حقوق الشغيلة و انخفاض القدرة الشرائية وتخفيض الدول

لموازنتها المخصصة للقضايا الاجتماعية المرتبطة بالحقوق الأساسية و ذلك تطبيقا لإملاءات الدوائر المالية العالمية.

وعلى مستوى قضايا الهجرة والمهاجرين فإن مكتب التنسيق يستنكر بشدة مسلسل التصيق والاعتقال والترحيل والطرده الذي تمارسه الدول المغاربية في حق المهاجرين/ات و اللاجئين/ات حيث أضحت تنفذ السياسات الأوربية في مجال الهجرة من خلال اتفاقيات ثنائية غير عادلة ومجحفة؛ كما يستنكر ما تواجهه الجالية المغاربية في أوروبا جراء صعود اليمين المتطرف الذي يكرس الإقصاء والممارسات التمييزية والعنصرية ويمس بالمكتسبات.

كما يطالب المكتب بحماية حقوق المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء واللاجئين المنحدرين من بؤر التوتر والحروب.

وبالنسبة لأوضاع البلدان المغاربية فإن مكتب التنسيق يسجل ما يلي :

بالنسبة للمغرب:

سبق لمكتب التنسيق في بيانه الصادر في دورته الخامسة أن عبر عن قلقه إزاء المنحى التراجعي الذي تعرفه الحريات و المتمثل على الخصوص في الاعتقالات التي طالت شباب عشرين فبراير و الطلبة وإقامة المحاكمات غير العادلة و كذا القمع الذي يطال المدافعين عن حقوق الإنسان و الصحفيين والتصيق على عدد من التنظيمات في الحصول على الوصولات القانونية ..

وقد ظلت السمة الرئيسية منذ الاجتماع الأخير، ورغم تصديق الدولة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، هي التراجع الخطير في المجال الحقوقي عكسه الهجوم غير المسبوق على الحركة الحقوقية والتصيق عليها و الاعتداء على الحريات العامة من خلال المساس بحرية التنظيم و الاجتماع و استعمال الفضاءات العمومية ضد على القانون والمواثيق الدولية واستمرار المحاكمات غير العادلة وظاهرة الاعتقال السياسي.

بالإضافة إلى تدهور أوضاع حقوق المرأة، و الطفل و حقوق الشغيلة و المساس بالحريات النقابية وتفاقم البطالة و عدم المساواة في الولوج للتعليم و الصحة و ضعف أو غياب نزاهة و استقلال القضاء وتدهور أوضاع المعيشة وغلائها نتيجة جمود الأجور والمعاشات والمداخيل وازدياد الضغط الضريبي مما دفع مركزيات نقابية غير حكومية إلى تنظيم إضراب عام وطني إنذاري أواخر شهر أكتوبر المنصرم.

بالنسبة لتونس :

بالرغم مما سجله المكتب من تحولات إيجابية على مستوى المشهد الحقوقي بتونس لاسيما بعد إقرار دستور توافقي يستجيب في معظمه لتطلعات الشعب التونسي وإجراء انتخابات تمكن من الخروج من الفترة الانتقالية، فإن المخاوف تزداد بصدد التراجعات المسجلة على مستوى الحريات و خاصة إزاء الإعلاميين و نشطاء حقوق الإنسان و كذلك على مستوى إصلاح منظومة القضاء و الأمن و أوضاع السجون و استمرار التعذيب و سوء المعاملة و عدم تفعيل آلية الوقاية من التعذيب و تكريس سياسة الإفلات من العقاب و استمرار توظيف المساجد لأغراض سياسية بعيدا عن المراقبة و التراجع على مستوى الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية في ظل تزايد البطالة و تفشي الاتجار في السلاح و المخدرات مما ينعكس سلبا على الاقتصاد و بالتالي على حقوق المواطن/ة التونسي/ة .

بالنسبة للجزائر :

يسجل مكتب التنسيق استمرار مسلسل خنق الحريات بما فيها النقابية و تنامي مظاهر الرشوة والمحسوبية واستنزاف ثروات الشعب الجزائري والإفلات من العقاب وإغلاق باب الحوار مع المعارضة بشأن الإصلاحات المنتظرة مما يفرض الاستجابة لإرادة الشعب الجزائري في التغيير نحو الأفضل بتنظيم استحقاقات انتخابية نزيهة وإصلاح مؤسسات الدولة واحترام الحقوق و الحريات وسيادة القانون.

بالنسبة لموريتانيا :

فقد سبق للتنسيقية أن أبدت قلقها إزاء استمرار الأزمة السياسية التي بدأت مع الحكم العسكري سنة 2008 مما يعيق المسلسل الديمقراطي بالبلد.

وتسجل التنسيقية تراجعاً على مستوى حقوق النساء وارتفاع نسبة الاغتصاب بينهن و تضاعف النزاعات الاسرية وظاهرة استغلال الاطفال و تعرض ضحايا العبودية لانتهاكات حقوق الإنسان مما يتطلب وضع حد لهذه الممارسة الخطيرة و المهينة للإنسان، مع المطالبة بمعاينة ممارسيها وتعويض ضحاياها.

كما يدين المكتب اعتقال المناضل الحقوقي بيرم ولد العبيد و زملائه و الذين تم اعتقالهم خلال مظاهرة تدين العبودية ويطالب بالإفراج الفوري عنهم، كما يجدد تضامنه مع المناضلة امينتو بنت المختار رئيسة جمعية النساء المعيلات للاسر ويطالب بمتابعة و محاكمة صاحب الفتوى التكفيرية ضدها وتحمل السلطات مسؤوليتها في حماية سلامتها البدنية والمعنوية.

و يطالب المكتب بضرورة احترام الحقوق الثقافية للزواج و إشراكهم بشكل عادي في الحياة العامة.

بشأن ليبيا :

فإن استمرار مسلسل العنف و الاعتقال بهذا البلد لا يزال يحول دون حضور ممثل أو مندوب عنها في أشغال مكتب التنسيقية .

ومن ثم فإن المكتب يجدد قلقه و انشغاله بما ألت إليه الاوضاع في ليبيا من تردي خطير ستكون له تداعياته على امن واستقرار المنطقة. و يدعو كافة الأطراف المتدخلة إلى تحمل مسؤولياتها وفتح باب الحوار من أجل وقف الاقتتال والحد من النزيف الحاصل و بناء الدولة الليبية الديمقراطية.

واخيراً، فإن مكتب التنسيقية في دورته السادسة، إذ يؤكد ما تضمنه بيانه الصادر عن الدورة السابقة فإنه يجدد التأكيد على المواقف الاساسية التالية :

- 1 - حق كل شعوب المنطقة في أن تنعم بدساتير ديمقراطية تتلائم و منظومة حقوق الإنسان الكونية ، و ترسخ السيادة الشعبية و الحريات و حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها و الفصل الحقيقي للسلط و استقلال و نزاهة القضاء .
 - 2 - مطالبة الدول المغاربية بالمصادقة على كافة الاتفاقيات و المعاهدات ذات الصلة بحقوق الانسان، و برفع كل التحفظات و الالتزام بتقديم التقارير الحكومية أمام اللجن المختصة وأمام مجلس حقوق الإنسان.
 - 3 - ضرورة ملائمة التشريعات المحلية مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
 - 4 - ضرورة تفعيل واستكمال مسلسل العدالة الانتقالية في المنطقة المغاربية على أساس معالجة معيارية و شاملة و منصفة لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مرتكزاتها كشف الحقيقة كاملة، عدم الإفلات من العقاب، جبر الضرر و الاعتذار و إجراءات عدم التكرار .
 - 5 - إقرار المساواة التامة بين الرجل و المرأة في جميع المجالات .
 - 6 - إلغاء عقوبة الإعدام والمراجعة العميقة للأنظمة العقابية على أساس التأهيل و إعادة الإدماج واعتماد العقوبات البديلة .
 - 7 - وضع حد نهائي للعبودية التي لازالت تعاني منها و من مظاهرها فئات واسعة من الشعب الموريتاني .
 - 8 - يحيي مكتب التنسيقية صمود الشعب الفلسطيني في معركته ضد الاستعمار الصهيوني منادياً الى تعزيز وحدة الصف الفلسطيني و يدعو كافة الأطراف المتدخلة و كل القوى المحبة للسلام من أجل مضاعفة الجهود قصد تثبيت الشرعية و ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و استقلاله.
- كما يدعو إلى الانتصار لحق شعوب المنطقة العربية في تقرير مصيرها خاصة في سوريا والعراق

يهيب مكتب التنسيق بكافة المناضلين/ات و المدافعين/ات عن حقوق الإنسان بالتحلي باليقظة ودعم العمل المشترك .

كما يجدد حرصه الدائم على الانخراط في كافة المبادرات النضالية و المشروعة الهادفة إلى إقرار الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمنطقة المغربية و بناء المغرب الكبير للشعوب المنشود.

مراكش في 26 نونبر 2014